باختصار

ما عال من اقتصد

إجراءات بسيطة يتخذها المستهلكون وتجار تجزئة المواد الغذائية يمكن أن تؤدي إلى خفض هائل في حجم المواد الغذائية المهدرة أو المفقودة والتي تبلغ ١,٣ مليار طن سنويا، وذلك وفقا لما أوردته الحملة العالمية الجديدة لخفض الهدر الغذائي والتي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائهما في يناير ٢٠١٣.

ووفقا للبيانات الصادرة عن منظمة الفاو، يبلغ حجم الهدر أو الفاقد في الغذاء على مستوى العالم حوالي ثلث إجمالي الغذاء المنتج، وذلك في إطار الإنتاج والاستهلاك، حيث تبلغ قيمته قرابة التريليون دولار. وغالبا ما يحدث الفاقد في الغذاء خلال مراحل الإنتاج – أي الحصاد والتصنيع والتوزيع – بينما يحدث الهدر الغذائي في المعتاد على جانب تجار التجزئة والمستهلكين في مراحل السلسلة الغذائية.

وتهدف حملة «فكر وكُل ووفِّر: لتقلل من بصمتك الغذائية» The "Think, Eat, Save: Reduce Your Foodprint" إلى تنسيق الإجراءات وطرح رؤية عالمية لهذا النوع من المبادرات الأصغر في مختلف أنحاء العالم. وتستهدف الحملة الجديدة بوجه خاص الفاقد الغذائي من جانب المستهلكين وتجار التجزئة وقطاع خدمات الضيافة.

وفي هذا السياق، صرح السيد «أكيم ستاينر»، نائب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قائلا «إن إهدار الغذاء في عالم يبلغ تعداد سكانه سبعة مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى تسعة مليارات بحلول عام ٢٠٥٠، هو أمر غير مفهوم أو مبرر، من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الأخلاقية.»

وهناك انعكاسات خطيرة لنظام الغذاء العالمي على البيئة، فلن تؤدي زيادة إنتاج الغذاء بكميات تفوق الاستهلاك إلا لزيادة تفاقم الضغوط. وفي هذا الشأن، يشير التقرير إلى ما يلي:

- أكثر من ٢٠٪ من الأراضي المزروعة، و٣٠٪ من الغابات، و١٠٪ من الأراضي العشبية تتعرض للتدهور البيئي بصفة مستمرة.
- التغيرات الزراعية والتغيرات في طبيعة استخدام الأراضي، كالتصحر، تسهم بأكثر من ٣٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم.
- حوالي ٣٠٪ من الثروة السمكية البحرية يعتبر حاليا معرضا للاستغلال الجائر.

الدمار الناجم عن الزلزال وموجة تسونامي في اليابان في مارس ٢٠١١

إدارة مخاطر الكوارث

زادت خسائر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسرعة فاقت سرعة التوسع الاقتصادي في المنطقة، حسبما جاء في تقرير حديث صادر عن «بنك التنمية الآسيوي».

ويوصي التقرير، وعنوانه *Investing in Resilience—Ensuring a Disaster-Resistant Future* (الاستثمار في القدرة على الصمود: نحو مستقبل ضد الكوارث)، بأن تقوم حكومات المنطقة بتوفير أدوات لتمويل مواجهة المخاطر مثل صناديق مواجهة الكوارث، والائتمانات الضريبية، وسندات الكوارث بغية تعزيز قدرة الصمود في مواجهة الكوارث.

ويقول بيندو لوهاني، نائب رئيس بنك التنمية الآسيوي لشؤون إدارة المعارف والتنمية القابلة للاستمرار، إن «المكاسب الاقتصادية التي تحققت في آسيا آخذة في التراجع حاليا بسبب الكوارث التي غالبا ما تكون أشد ضررا بالفقراء.»

ويفيد التقرير بأن تنفيذ استثمارات كبيرة لتعزيز قدرة الصمود في مواجهة الكوارث سيكون من شأنه وقف هذا الاتجاه، وإن كانت هناك مجموعة من العقبات التي تتسبب في تزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث، مثل عدم كفاية بيانات المخاطر، وضعف الحوافز وعدم اتساقها، وضعف الأطر التشريعية والتنظيمية، وقلة التمويل المتاح، وتباين الصلاحيات.

وتمثل أدوات تمويل مواجهة الكوارث عاملا بالغ الأهمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظرا لتأخرها عن اللحاق بركب المناطق الأخرى في إيجاد حلول مالية مبتكرة لمواجهة الكوارث. فحجم خسائر الكوارث المؤمنة في بلدان آسيا النامية لا يصل إلى ٥٪ بالمقارنة بنسبة ٤٠٪ في الاقتصادات المتقدمة.

وتتزايد خسائر الكوارث في آسيا بوتيرة أسرع من غيرها نتيجة عوامل التدهور البيئي، وتغير المناخ، والضغوط الديمغرافية، واتساع نطاق إغفال مخاطر الكوارث عند تصميم وتحديد العديد من مشروعات الاستثمار الإنمائي المهمة.

تكلفة باهظة لإرسال الأموال إلى الوطن

من شأن تخفيض متوسط تكلفة إرسال تحويلات العاملين في الخارج من التكلفة الحالية وقدرها ١٢,٤٪ إلى ٥٪ سوف يوفر ٤ مليارات دولار للمهاجرين الأفارقة وأسرهم الذين يعتمدون على هذه التحويلات في معيشتهم.

فالعمالة الإفريقية في الخارج، التي أرسلت تحويلات تقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار في ٢٠١٢، تدفع أكثر من غيرها من مجموعات المهاجرين لإرسال الأموال إلى الوطن. ووفقا لقاعدة بيانات إرسال التحويلات إلى إفريقيا "Send Money Africa" الذي أعدها البنك الدولي، فإن أعلى تكلفة لإرسال التحويلات هي تكلفة التحويلات إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. فمتوسط تكلفة إرسال الأموال إلى أفريقيا أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٨,٩٦٪ ويكاد يكون ضعف تكلفة إرسال الأموال إلى جنوب آسيا، المصنفة بأنها أقل مناطق العالم تكلفة بالنسبة لتحويل الأموال (٦,٥٤٪).

وغالبا ما يكون استلام التحويلات هو أول تعامل لأي شخص في الخدمات المالية مما يزيد من احتمالات استخدامه لخدمات مالية أخرى، مثل الحسابات المصرفية. ومن ثم يمكن لخفض تكلفة إرسال التحويلات أن يحقق التقدم في مسار الإدماج المالي في القارة الإفريقية (انظر المقال بعنوان «إدماج القارة الإفريقية» في هذا العدد من «التمويل والتنمية»).

ومن الملاحظ كذلك أن أسعار التحويلات بين البلدان الإفريقية مرتفعة أكثر. فقد سجلت جنوب إفريقيا وتنزانيا وغانا أعلى تكلفة في إرسال الأموال في إفريقيا، حيث بلغت متوسطات الأسعار ٢٠,٧٪ و١٩,٧٪ و١٩٪، بالترتيب، مما يرجع جزئيا لقلة التنافس.

مناسبات في عام ٢٠١٣

١٤–١٧ مارس، بنما سيتي، بنما
الاجتماع السنوي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية
١٩–٢١ إبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
٢–٥ مايو، نيودلهي، الهند
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي
١٠–١١ مايو، اسطنبول، تركيا
الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
٣٠–٣١ مايو، مراكش، المغرب
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الإفريقي
١٧–١٨ يونيو، فيرماناغ، المملكة المتحدة
مؤتمر قمة مجموعة الثمانية
١١–١٣ أكتوبر، واشنطن العاصمة
الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أزمة التسرب من التعليم

يطلق بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB) مبادرة تهدف إلى زيادة الوعي العام بأزمة تسرب الطلبة من التعليم الثانوي في أمريكا اللاتينية وإيجاد الحلول التي تكفل بقاء نسبة أكبر من الشباب في المدارس. ومن خلال الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي والأفلام والمنتديات الإلكترونية التفاعلية تهدف مبادرة "GRADUATE XXI" (خريجو القرن الحادي والعشرين) إلى إشراك المواطنين من مختلف مناحي الحياة في أمريكا اللاتينية في الجهود الرامية إلى تحسين النظم التعليمية وزيادة عدد خريجي التعليم الثانوي.

وفي السنوات الأخيرة، تحسنت كثيرا فرص الحصول على التعليم في أمريكا اللاتينية. فالتعليم الأولي يكاد يكون شاملا في مختلف بلدان المنطقة. غير أن نصف الطلبة تقريبا في أمريكا اللاتينية لا يكملون تعليمهم الثانوي. فلا تزال هناك فجوات في إمكانية الحصول على التعليم بين الفئات الاجتماعية–الاقتصادية والعرقية، وبين المجتمعات الحضرية والريفية.

وقد خلص بنك التنمية للبلدان الأمريكية إلى ما يلي:

- أكثر من نصف الشباب في المناطق الريفية لا يكملون تسع سنوات من التعليم المدرسي؛
- أكثر من ٤٠٪ من الشباب من السكان الأصليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ عاما ليسوا مقيدين بالدراسة؛
- نسبة الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة المقيدين بالدراسة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ فقط؛ ومعظمهم لا يتم تعليمه.

تلميذ من بيرو: لا تزال هناك فجوات في إمكانية الحصول على التعليم في أمريكا اللاتينية.

الواجهة البحرية في مدينة فوشون الصينية، وهي مدينة يتوقع أن تشهد نموا سريعا.

بناء مدن قابلة للاستمرار

تحمل سرعة التوسع الحضري آمال طويلة الأجل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إذا ما أثبتت الاستثمارات الحالية في البنية التحتية والإسكان والخدمات العامة أنها تتسم بالكفاءة وقابلية الاستمرار، حسبما جاء في تقرير جديد صادر عن البنك الدولي بعنوان *"Planning, Connecting, and Financing Cities Now: Priorities for City Leaders"* (تخطيط المدن وربطها وتمويلها الآن: ما يحتاج قادة المدن إلى معرفته).

وتقول السيدة زبيدة علاوة، مدير الإدارة الحضرية وإدارة مخاطر الكوارث في البنك الدولي إنه «في الوقت الذي يتبلور فيه العديد من المراكز الحضرية في العالم النامي، فإننا أمام فرصة تاريخية وإن كانت محدودة لبناء مدن ذكية تشجع على تحقيق النمو الأخضر الشامل للجميع وتحسين حياة البشر».

فمن المتوقع أن تزداد سعة المدن في العقدين القادمين لتضم مليارين إضافيين من السكان، حيث تنتقل أعداد كبيرة غير مسبوقة من المناطق الريفية إلى المدن سعيا لتحقيق تطلعاتهم. ومن المتوقع أن يتحقق أكثر من ٩٠٪ من هذا النمو السكاني الحضري في العالم النامي، حيث لا يزال كثير من المدن يعاني بالفعل من أجل توفير الاحتياجات الأساسية كالمياه والكهرباء والمواصلات والخدمات الصحية والتعليم.

وقد تم الإعلان عن هذا التقرير في «مؤتمر الطاقة العالمي في بازل» (Global Energy Basel Conference) في شهر يناير الماضي، حيث يعرض إرشادات على مستوى السياسات يمكن أن يستخدمها المسؤولون المحليون لتوفير فرص العمل والمساكن والبنية التحتية اللازمة لتحويل مدنهم إلى مراكز رفاهية للسكان في الوقت الحالي والمستقبل.

ويشير التقرير إلى أن أغلب النمو الحضري الجديد لن يتحقق في المدن الكبرى مثل ري ودي جانيرو، وجاكرتا، ونيودلهي وإنما في مدن «ثانوية» غير معروفة بنفس القدر – أي مدن من أمثال هوامبو في أنغولا وفوشون في الصين وسورات في الهند.